

Distr.: General  
17 April 2018  
Arabic  
Original: English

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

## معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

### التقرير الوطني المقدم من نيوزيلندا

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالإجراء ٢٠ من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وتنص الخطة على أن تقدم الدول الأطراف تقارير منتظمة عن تنفيذ خطة العمل وتنفيذ الفقرة ٤ (ج) من المادة السادسة من مقرر عام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ وأهداف لعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح النوويين"، إضافة إلى الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠، مع الإشارة أيضاً إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٢ - وتعتبر نيوزيلندا أن الشفافية مبدأً ينبغي أن تلتزم به جميع الدول (الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية على السواء) لأنه يساعد في تعزيز الامتثال للالتزامات بمقتضى المعاهدة. فكلما أصبح ما تفعله الدول لتنفيذ التزاماتها التعاهدية معروفاً ارتفع مستوى الثقة الدولية في نظام المعاهدة. ومن هذا المنطلق، دأبت نيوزيلندا على تقديم تقارير عن الشفافية منذ مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠، وستواصل القيام بذلك استناداً إلى الإجراء ٢٠.

٣ - ويمثل التقدم في مجال نزع السلاح النووي أولوية قصوى لحكومة نيوزيلندا، ونحن نلتزم هذا السبيل في جميع المحافل ذات الصلة بنزع السلاح. فقرار الحكومة إعادة تنصيب وزير في مجلس الوزراء مكلف بنزع السلاح وتحديد الأسلحة يجسد الأولوية التي توليها نيوزيلندا لهذه المسائل. كما أن نيوزيلندا تؤيد بقوة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وركائزها الثلاث. ونحن حريصون على إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ونواصل تشجيع الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

٤ - وقد شاركت نيوزيلندا في تقديم قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧١ الذي يتضمن التكليف بإجراء مفاوضات بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية في الأمم المتحدة بنيويورك في عام ٢٠١٧. وكانت نيوزيلندا أحد البلدان التي تولت نيابة الرئاسة في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، ومن



أوائل الدول التي وقّعت على المعاهدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وتنظر نيوزيلندا في التبكير بالتصديق على المعاهدة لكي يتسنى لنا الإسهام في دخولها المبكر حيز النفاذ. فنحن نرى في معاهدة حظر الأسلحة النووية عنصرا مكمّلا ومُعزّزا للالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومساهمة في تنفيذ المادة السادسة من هذه الأخيرة.

٥ - وقد ظلت نيوزيلندا مؤيدا قويا للجهود المبذولة لزيادة الوعي بما يترتب عن الأسلحة النووية من عواقب إنسانية كارثية. وما زالت نيوزيلندا تشعر بقلق بالغ من العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، وهي تعتقد أن السبيل الوحيد لضمان ألا تُستخدم الأسلحة النووية على الإطلاق مرة أخرى هو إزالتها، وذلك بوسائل منها تنفيذ معاهدة عدم الانتشار تنفيذا كاملاً. وقد شاركنا بفعالية في المؤتمرات الدولية الثلاثة التي عُقدت بشأن هذه المسألة منذ عام ٢٠١٣، في النرويج والمكسيك والنمسا، وسعينا إلى كفالة أن تتضمن أية وثيقة ختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ المبادرة الإنسانية. وشاركت نيوزيلندا أيضا في تقديم قرار الجمعية العامة ٣٠/٧٢، المتعلق بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وشاركت نيوزيلندا في تقديم ورقة بعنوان "العواقب الإنسانية للأسلحة النووية" (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.9)، قدمتها مجموعة تتألف من أكثر من ٢٠ دولة إلى اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٨.

٦ - ونيوزيلندا عضو فعال في ائتلاف البرنامج الجديد<sup>(١)</sup> الذي يدعو إلى نزع السلاح النووي. ونيوزيلندا هي حاليا منسق لذلك التحالف، وستتولى تنسيق مواقفها السياسية في الفترة التمهيدية لاجتماع اللجنة التحضيرية. وقدمت نيوزيلندا إلى اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٨ ورقة عمل باسم ائتلاف بعنوان "المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: إعادة تأكيد الحاجة الماسة للتعجيل بتنفيذها" (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.13). وتشدد الورقة على ما أن قُدم من التزامات وتعهدات في مؤتمرات الاستعراض للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ يمثل مؤشرات واضحة لما اتفقت بشأنه الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على أنه ضروري لتنفيذ الالتزام بنزع السلاح النووي الوارد في المادة السادسة. وتعيد الورقة التأكيد على أن الدول الأطراف تظل مسؤولة عن تنفيذها لتدابير نزع السلاح المتفق عليها هذه، وتلقي الضوء على مسؤولية جميع الدول الأطراف في المعاهدة عن الإسراع بالتقدم في تنفيذ التزاماتها وتعهداتها بمقتضى المادة السادسة من أجل الحفاظ على السمعة الطيبة للمعاهدة وعملية استعراضها.

٧ - ويقدم الائتلاف أيضا قرارا سنويا من قرارات الجمعية العامة بعنوان "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي". وقد أكدت الجمعية، في قرارها ٣٩/٧٢، أهمية الدور الأساسي لمعاهدة عدم الانتشار وطبيعتها الملزمة في جميع الأوقات وفي جميع الظروف. ودعت الدول الأطراف في المعاهدة كافة أن تمتثل تماما لجميع المقررات والقرارات المتخذة والالتزامات المتعهد بها في مؤتمرات استعراض المعاهدة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، وأهابت بالدول الأعضاء أن تواصل دعم الجهود المبذولة لتحديد تدابير ملزمة قانونا وفعالة لنزع السلاح النووي وصياغتها والتفاوض بشأنها.

(١) أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا ومصر والمكسيك ونيوزيلندا.

٨ - وتعمل نيوزيلندا أيضا مع السويد وسويسرا وشيلي وماليزيا ونيجييا (أعضاء مجموعة إلغاء حالة التأهب) على الدعوة إلى اتخاذ إجراءات لتخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية. وستستأنف نيوزيلندا أداء دور منسق مجموعة إلغاء حالة التأهب اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨، وستستمر جهود وضع قرار اللجنة الأولى للجمعية العامة لهذا العام. وقد دعت الجمعية العامة، باتخاذها أحدث قرار قدمته المجموعة في عام ٢٠١٦ (القرار ٥٣/٧١)، إلى اتخاذ مزيد من الخطوات العملية من أجل تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية، بهدف كفالة إلغاء حالة الاستعداد القصوى فيما يتعلق بجميع الأسلحة النووية، وتطلعت إلى المضي قدماً في معالجة هذه المسألة خلال الدورة المقبلة لاستعراض المعاهدة. وتظل نيوزيلندا ملتزمة بإحراز التقدم في هذا المجال في إطار نهج كلي لنزع السلاح النووي.

٩ - ولا تزال نيوزيلندا تؤيد بقوة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتشارك بفعالية في أعمال اللجنة التحضيرية في فيينا. ونيوزيلندا هي أحد المقدمين الرئيسيين، إلى جانب أستراليا والمكسيك، لقرار منتظم اتخذته الجمعية العامة بشأن المعاهدة واعترفت فيه الجمعية بأن المعاهدة تشكل صكاً أساسياً في ميدان نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي (انظر قرار الجمعية العامة ٧٢/٧٠).

١٠ - ورثما يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تحت نيوزيلندا جميع الدول على الاعتراف بالقاعدة العالمية الفعلية التي تمنع التجارب النووية، وعلى الإبقاء على وقف التفجيرات النووية التجريبية والامتناع عن تجريب الأجهزة النووية أو القيام بأنشطة من شأنها أن تقوّض هدف المعاهدة والغرض منها. وقد أدانت نيوزيلندا علناً جميع التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك التجربة الأخيرة التي أجرتها في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١١ - وترحب نيوزيلندا بأنشطة الرصد والتحقق التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، لطمأنة المجتمع الدولي بشأن امتثال جمهورية إيران الإسلامية لتلك الخطة. وتؤيد نيوزيلندا تأييداً كاملاً خطة العمل تلك وتقدم مساهمة أخرى قدرها ١٠٠ ٠٠٠ دولار نيوزيلندي إلى الوكالة للمساعدة في تحقيقها من امتثال جمهورية إيران الإسلامية للخطة.

١٢ - وتشعر نيوزيلندا بخيبة أمل لأن المحاولات المتواصلة لتحديد برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح لم تكلل بالنجاح، ولأن المؤتمر لا يقوم بدوره المتمثل في إحراز تقدم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وفيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر، تؤيد نيوزيلندا التبكير بإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق من تنفيذها بفعالية على الصعيد الدولي تتناول المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ويتجسد فيها هدفاً نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على السواء.

١٣ - وعملاً بالمادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار، تعد نيوزيلندا مدافعا قويا عن دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية في المساهمة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتعمل نيوزيلندا، بصفتها طرفاً في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ لعام ١٩٨٥ (معاهدة راروتونغا)، على تشجيع قدر أكبر من التعاون فيما بين الدول التي تنتمي إلى مناطق خالية من الأسلحة النووية. وقد شغلنا منصب نائب رئيس المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

١٤ - وتشارك نيوزيلندا، إلى جانب إندونيسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا، في تقديم قرار الجمعية العامة المعنون "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة" (انظر قرار الجمعية العامة ٤٥/٧٢). وتعترف الجمعية في ذلك القرار بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تساهم في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وتلاحظ مع الارتياح أن جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي أصبحت الآن نافذة. وتهيب أيضا بالدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسحب أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية تتنافى مع هدف معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومقصداتها.

١٥ - وقد رحبت نيوزيلندا بقيام مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بإعادة تأكيد القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ١٩٩٥، وبالاتفاق على عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن المؤسف أن ذلك المؤتمر لم يعقد بعد. وما زلنا ندعو إلى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط والاتفاقات ذات الصلة.

١٦ - وتمثل نيوزيلندا امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب المادة الثانية من معاهدة عدم الانتشار. وقد جرى اشتراح التزامات نيوزيلندا بموجب المعاهدة في قانون عام ١٩٨٧ المتعلق بإعلان نيوزيلندا منطقة خالية من الأسلحة النووية ونزع السلاح وتحديد الأسلحة.

١٧ - ووفقا للمادة الثالثة من المعاهدة، تقوم نيوزيلندا بتنفيذ اتفاق للضمانات الشاملة وبروتوكول إضافي وبروتوكول كميات صغيرة أبرمتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبما أن نيوزيلندا لا تمتلك أي أسلحة نووية، ولا تولّد الطاقة النووية، ولا تمتلك أي مفاعلات نووية، ولا تنتج اليورانيوم أو أي مواد أخرى ذات صلة، فهي لا تقوم سوى بقدر ضئيل من الأنشطة الخاضعة للضمانات. ولا تزال الوكالة تقدّر في تقييمها أن نيوزيلندا تمثل امتثالا تاما لجميع التزاماتها بشأن الضمانات.

١٨ - وتؤيد نيوزيلندا بقوة وضع نظام معزّز لضمانات الوكالة بوصفه أحد المكونات الأساسية للنظام العالمي لعدم الانتشار. فنيوزيلندا تعتقد أن التطبيق العالمي لنظام الضمانات المتكاملة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، سيؤدي إلى تعزيز الأمن الجماعي، وتدعو الدول التي لم تبرم بعد مثل هذه الاتفاقات إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وتواصل نيوزيلندا السعي إلى تهيئة فرص لتعزيز تطبيق الضمانات النووية وتدعم الجهود التي تبذلها الوكالة لوضع مفهوم مستوى الدولة كوسيلة لزيادة كفاءة نظام الضمانات وفعاليتها.

١٩ - ويمكّن قانون الأمان من الإشعاع لعام ٢٠١٦ النيوزيلندي البلد من الوفاء بالتزاماته الدولية المتعلقة بالحماية والأمان والأمن من الإشعاع وعدم الانتشار النووي بمزيد من الفعالية. إضافة إلى ذلك، صدقت نيوزيلندا على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وعلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

٢٠ - وتطبّق نيوزيلندا ضوابط تصدير على المواد والسلع المزدوجة الاستخدام التي يمكن استخدامها في برنامج من برامج الأسلحة النووية. وتواصل الحكومة بذل جهود التعاون وتبادل المعلومات فيما بين الوكالات الحكومية المعنية العاملة في مجال ضوابط التصدير، وتستمر في القيام بأنشطة للتوعية في هذا المجال محليا ودوليا. ويزيد الاستعراض الحديث لقانون الجمارك والتحركات الجارية لبدء تطبيق ضوابط محلية على السمسرة في الأسلحة النظام القائم تعزيزا. ونحن نعمل بفعالية على تقوية التدابير الدولية وتنسيقها

مع سائر الأعضاء في مجموعة مؤرّدي المواد النووية ومع لجنة زانغر. وقد شاركت نيوزيلندا، بصفتها عضواً في لجنة زانغر، في تقديم ورقة العمل المعنونة ”إجراءات بشأن صادرات المواد النووية وفئات معينة من المعدات والمواد بموجب الفقرة ٢ من المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية“ (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.12).

٢١ - وعملاً بالمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، تؤكد نيوزيلندا مجدداً حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية وفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة، وتواصل تأييد المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية التي أطلقتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والبلد شريك نشط في اتفاق التعاون الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي ترعاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما يقدم التمويل لمشاريع دولية تتعلق بالاستخدام في الأغراض السلمية. وترى نيوزيلندا أن الضمانات والأمان والأمن وإدارة النفايات ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وما زالت نيوزيلندا تشارك بفعالية في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الأمان والأمن النوويين، بوسائل تشمل الحوار الذي يجري في فيينا بين الدول الساحلية والدول الشاحنة، وفريق الاتصال المعني بالأمن النووي، والمؤتمرات الدولية للأمن النووي التي تنظمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومساهماتنا المقدمة إلى صندوق الأمن النووي التابع للوكالة. وستقدم نيوزيلندا إلى الصندوق في عام ٢٠١٨ مساهمة أخرى قدرها ١٢٥ ٠٠٠ دولار نيوزيلندي.

٢٢ - ونيوزيلندا عضو فعال في مجموعة فيينا للدول العشر<sup>(٢)</sup> التي تعد ورقات عمل لدورة استعراض معاهدة عدم الانتشار بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والامتنال والتحقق، وضوابط التصدير، والتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والأمان النووي، والأمن النووي، وتثني عن الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار. وقد شاركنا في إعداد الورقة والتوصيات المشتركة التي قدمتها مجموعة فيينا للدول العشر إلى اللجنة التحضيرية لتنظر فيها في دورتها لعام ٢٠١٨ (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.5).

٢٣ - وتشارك نيوزيلندا في المناورات السنوية التي يستضيفها المشاركون في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وترمي المبادرة إلى تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد المتصلة بها. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، شاركت نيوزيلندا في مناورة ”حامي المحيط الهادئ“، التي استضافتها أستراليا، وهي ستشارك في ”عملية درع المحيط“ التي ستجري في اليابان في تموز/يوليه ٢٠١٨.

٢٤ - وتواصل نيوزيلندا العمل بفعالية، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمحافل الأخرى ذات الصلة، لتعزيز النقل المأمون للمواد المشعة. ونيوزيلندا حريصة على كفالة اعتماد الجهات الناقلة للمواد المشعة أعلى المستويات الممكنة لمعايير الأمان وتطبيقها، وعلى تلقي الدول الساحلية وغيرها من الدول المهتمة بإخطاراً مسبقاً بالشحنات، وعلى توافر ترتيبات كافية للمساءلة. وتواصل نيوزيلندا المشاركة في ما يجري من حوار بناء وأنشطة وتنسيق بين الدول الساحلية والدول الناقلة المعنية بالأمر.

٢٥ - وما زالت نيوزيلندا ملتزمة بالجهود المبذولة لتشجيع أنشطة التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. فشبكتها ”برلمانيون لحظر الانتشار النووي ونزع السلاح“ (www.pnnd.org) تساعد البرلمانين

(٢) أستراليا وأيرلندا والدايفرك والسويد وفنلندا وكندا والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهنغاريا وهولندا.

في نيوزيلندا على مواكبة القضايا والمبادرات الدولية في مجال نزع السلاح النووي من خلال موافقتهم بانتظام بآخر المستجدات في هذا الشأن، ومن خلال المناسبات المعقودة في إطار جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي. وتقدم وزارة خارجية نيوزيلندا إحاطات منتظمة إلى المنظمات غير الحكومية، وتسعى جاهدة إلى تمكين المشاركين عن تلك المنظمات من حضور الاجتماعات المعنية بنزع السلاح التي تنظمها الأمم المتحدة. وقد أشركنا ثلاث منظمات غير حكومية نيوزيلندية في وفد نيوزيلندا إلى المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية.

٢٦ - وأنشأت حكومة نيوزيلندا صندوقين لدعم مجموعة واسعة من أنشطة التثقيف في مجال نزع السلاح وإحلال السلام. إذ يساعد صندوق تنفيذ برامج الأمم المتحدة للتثقيف في مجال نزع السلاح في تمويل جمعيات المواطنين لتنفيذ التوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار. ويقدم الصندوق الاستثماري للتثقيف في مجال السلام منحة دراسية وهبات مالية للمشاريع الموجهة للأغراض الخيرية التي تدعم تعزيز مسائل السلام الدولي، وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، عن طريق التثقيف. ومن المشاريع الأخرى الممولة جزئياً باستخدام هذين الصندوقين مشروع إنشاء مدن السلام؛ وتنظيم المعارض في المتاحف؛ والتدريب الداخلي ذو الصلة؛ ومكتبات السلام؛ وإنتاج مواد تثقيفية للمدارس والصحفيين وطلاب الجامعات؛ والزيارات التي يقوم بها الخبراء في مجال نزع السلاح.

٢٧ - ومنظمة Peace Movement Aotearoa (حركة السلام في أوتياروا) هي منظمة للتواصل بشأن مواضيع السلام على الصعيد الوطني. ولديها شبكات وطنية واسعة وموقع شبكي شامل ([www.converge.org.nz/pma](http://www.converge.org.nz/pma)) وصفحة على موقع فيسبوك. وهي تتيح التنسيق على الصعيد الوطني، وتنتشر الموارد والمستجدات، وتعمم إعلانات نيوزيلندا بشأن الحملات الوطنية المنظمة في إطار عدد من الحملات العالمية الإنسانية المعنية بنزع السلاح، ومنها حملة أوتياروا نيوزيلندا المنظمة في إطار الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية. وتروج منظمة Peace Movement Aotearoa لأنشطة الاحتفال بالمناسبات الرئيسية، بما في ذلك يوم منطقة المحيط الهادئ المستقلة الخالية من الأسلحة النووية، واليوم العالمي للعمل بشأن الإنفاق العسكري، واليوم الدولي للمرأة من أجل السلام ونزع السلاح، واليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، واليوم الدولي للسلام، ويومي هيروشيما وناغازاكي. وهي تقدم تقارير منتظمة إلى هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتثير قضايا نزع السلاح كلما أمكن في إطار عملها الرامي إلى تعزيز الروابط بين نزع السلاح وحقوق الإنسان.

٢٨ - وتقدم مؤسسة السلام ([www.peace.net.nz](http://www.peace.net.nz))، التي تتخذ من أوكلاند مقراً لها، مجموعة من الموارد والأفكار لتنظيم الأنشطة المتصلة بالتثقيف في مجال السلام في المدارس على الصعيدين الوطني والعالمي. وتنظم أيضاً مناسبة أسبوع السلام الذي يُنظم سنوياً في المدارس لإحياء ذكرى التفجيرين النوويين في هيروشيما وناغازاكي. ففي عام ٢٠١٧، شارك ما مجموعه ١٣٥ من المدارس من جميع أنحاء نيوزيلندا، فضلاً عن أستراليا وألمانيا وبوركينا فاسو وبوروندي وكازاخستان وكينيا والهند، في أسبوع السلام في المدارس. وكان موضوع الأسبوع الذي نُظم في عام ٢٠١٧: ”أوتياروا نيوزيلندا: خلو من الأسلحة النووية منذ ٣٠ عاماً“. وتقدم المؤسسة أيضاً عروضاً في المدارس تحت عنوان ”التصدي للنزاع المسلح“ تتناول مواضيع شتى مثل نزع السلاح النووي، ومعاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، ونزع السلاح، والتنمية. ويحتوي الموقع الشبكي [www.nuclearfreenz30.org.nz](http://www.nuclearfreenz30.org.nz) أيضاً على مواد تعليمية

للدراستات الاجتماعية ولمدرسي التاريخ وطلابه بشأن المواضيع المتصلة بنزع السلاح النووي التي تدرّس حالياً في عدد من المدارس.

٢٩ - ويمثل مركز الأمن ونزع السلاح ([www.disarmsecure.org](http://www.disarmsecure.org)) في كرايستشيرش مركزاً وطنياً للموارد في مجال السلام ونزع السلاح. ومن الأنشطة الرئيسية التي ينظمها المركز تقديم معلومات الاطلاع عليها متاح للعموم عن مسائل نزع السلاح والسلام عبر موقعه الشبكي وموارد المكتبة الفعلية، والقاء المحاضرات في الجامعات وعلى فئات المجتمع المحلي، وأنشطة البحث والدعوة، وتدريب الشباب عن طريق برنامجهِ للتدريب الداخلي.

٣٠ - وثمة منظمة غير ساعية إلى الربح هي رابطة شباب الأمم المتحدة في نيوزيلندا UN Youth New Zealand ([unyouth.org.nz](http://unyouth.org.nz)) ترمي إلى تعزيز روح المواطنة العالمية التي تقدم مبادئ التربية المدنية لطلاب المدارس الثانوية والتعليم العالي. ويحضر سنوياً أكثر من ٣٠٠٠ من شباب نيوزيلندا في جميع أنحاء البلد مناسبة تنظمها الرابطة، تشمل حلقات عمل، ونموذج محاكاة الأمم المتحدة، وحولات دراسية دولية، ومناسبات للتوعية. وتستضيف الرابطة مؤتمرين تعقدتهما سنوياً على الصعيد الوطني يجتمع في إطارهما مئات من الطلاب من جميع أنحاء البلد. وتعرض أيضاً مسابقة في مجال الدبلوماسية على شبكة الإنترنت لجميع طلاب المدارس الثانوية في جميع أنحاء نيوزيلندا لمساعدتهم على تعزيز إدراكهم لهذه المسائل. ويُشجّع الشباب، من خلال مؤتمراتهم ومبادراتهم، على إجراء تقييم نقدي لمسائل من قبيل استخدام التكنولوجيا النووية والأسلحة النووية.

٣١ - ويروج فرع أوتياروا من منظمة The Women's International League for Peace and Freedom (WILPF) (الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية) ([www.wilpf.org.nz](http://www.wilpf.org.nz)) لنزع السلاح من خلال مشاركته في حملة أوتياروا نيوزيلندا بشأن الإنفاق العسكري، وحملة أوتياروا نيوزيلندا لإيقاف الروبوتات القتالة، وفريق أوتياروا نيوزيلندا العامل المشترك المعني بالذخائر العنقودية والألغام الأرضية، وحملة أوتياروا نيوزيلندا المنظمة في إطار الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، وحملة حمل رمز الخشخاش الأبيض لمناصرة السلام؛ ومن خلال ترويج الفرع لمبادرات الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية ومواردها، ولا سيما تلك التي ينتجها البرنامج المسمى "بلوغ الإرادة الحاسمة" (Reaching Critical Will) ومنظمة PeaceWomen (نساء من أجل السلام عبر العالم)، وذلك باستخدام قوائم البريد الإلكتروني التي لدى الفرع وغير صفحته على موقع فيسبوك. وينظم فرع أوتياروا من الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية بانتظام وقفات احتجاجية كل عام وخلال مناسباتٍ إحياء ذكرى هيروشيما وناغازاكي التي تنظم كل شهر آب/أغسطس.

٣٢ - أما منتدى "Unfold Zero" ([www.unfoldzero.org](http://www.unfoldzero.org)) فهو مشروع أطلقه معهد PragueVision (رؤية براغ - معهد الأمن المستدام)، ومنظمة "برلمانيون لحظر الانتشار النووي ونزع السلاح"، ومنظمة "مكتب بازل للسلام"، ومنظمة "العمد المناصرون للسلام"، ومنظمة "محمو أوتياروا المناصرون للسلام"، ومعهد الأمن العالمي. ويتيح المنتدى إجراء الاجتماعات الهاتفية وإرسال المستندات بالبريد الإلكتروني والترويج باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، وذلك فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وتقدم أيضاً شبكة Abolition 2000 Global Network to Eliminate Nuclear Weapons (الشبكة الدولية لإزالة الأسلحة النووية) للمنظمات غير الحكومية معلومات عن مبادرات إزالة الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم من خلال موقعها الشبكي ([www.abolition2000.org](http://www.abolition2000.org)) وصفحتها على موقع فيسبوك وبواسطة الرسائل الإخبارية.